التحولات السياسية في مصر بعد ثورة 25 يناير (2011–2015)

م.م. حسين علي حسين خلف العزاوي
جامعة ديالى/ رئاسة الجامعة

الملخص:

شهدت مصر بين عامي 2011 و2015 تحولات سياسية كبرى بدأت بثورة 25 يناير 2011، حيث طالبت الجماهير بإسقاط نظام الرئيس حسني مبارك بعد نحو ثلاثين عاما من الحكم، رافعين شعارات الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. استجابت المؤسسة العسكرية لتلك المطالب، وأجبر مبارك على التنحي في شباط 2011، وتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة المرحلة الانتقالية، مما أدى إلى تغييرات جذرية في النظام السياسي المصري.

خلال المرحلة الانتقالية بعد الثورة، عانت مصر من عدم استقرار سياسي وصراعات بين القوى المختلفة، ما أثر على كتابة الدستور وتنظيم الانتخابات. فازت التيارات الإسلامية، وعلى رأسها الإخوان المسلمون، في انتخابات 2011 و2012، وتولى محمد مرسي الرئاسة. لكن مدة حكمه شهدت انقساما سياسيا وأزمات اقتصادية وأمنية، مع اتهامات بالسعي لاحتكار السلطة، ما أدى لاحتجاجات شعبية انتهت بعزله من قبل الجيش في تموز 2013، وهو ما أثار جدلا واسعا حول مسار الديمقراطية.

بين عامي2011 و2015 حصلت تحولات سياسية كبرى في مصر، بدأت بسقوط النظام السابق ودخول البلاد في مرحلة انتقالية تخللها العنف والانقسام، لا سيما بعد فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة عام 2013. تم خلالها تعليق الدستور وتشكيل حكومة انتقالية، ثم تعديل الدستور وإقراره في 2014. توجت تلك المرحلة بفوز عبد الفتاح السيسي في انتخابات رئاسية، وبدأت مرحلة جديدة سعت لتحقيق الاستقرار لكنها شهدت تراجعا في الحريات وتضييقا على المعارضة. وانتهت تلك المدة بعودة النظام القوي بقيادة الرئاسة مدعوما بالمؤسسة العسكرية، ما غير المشهد السياسي مخالفا توقعات ما بعد ثورة 2011.

الكلمات المفتاحية: التحولات، السياسية، مصر، ثورة.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

Political Transformations in Egypt After the January 25 Revolution (2011-2015)

Hussein Ali Hussein Khalaf Al-Azzawi
University of Diyala / University Presidency

Abstract:

Between 2011 and 2015, Egypt witnessed major political transformations, beginning with the January 25, 2011, revolution. The masses demanded the overthrow of President Hosni Mubarak's regime after nearly thirty years of rule, raising slogans of freedom, social justice, and democracy. The military establishment responded to these demands, forcing Mubarak to step down in February 2011. The Supreme Council of the Armed Forces assumed control of the transitional period, leading to radical changes in the Egyptian political system.

During the transitional period following the revolution, Egypt suffered from political instability and conflicts between various forces, which impacted the drafting of the constitution and the organization of elections. Islamist movements, led by the Muslim Brotherhood, won the 2011 and 2012 elections, and Mohamed Morsi assumed the presidency. However, his rule was marked by political divisions and economic and security crises, with accusations of seeking to monopolize power. This led to popular protests that culminated in his ouster by the military in July 2013, sparking widespread debate about the path of democracy. Between 2011 and 2015, major political transformations took place in Egypt, beginning with the fall of the former regime and the country's entry into a transitional phase marked by violence and division, particularly after the dispersal of the Rabaa al-Adawiya and Nahdha sit-ins in 2013. During this period, the constitution was suspended, an interim government was formed, and the constitution was amended and ratified in 2014. This phase culminated in Abdel Fattah el-Sisi's victory in the presidential elections, ushering in a new era that sought to achieve stability but witnessed a decline in freedoms and a crackdown on the opposition. This period ended with the return of a strong regime led by the presidency and supported by the military establishment, altering the political landscape in contrast to the expectations of the post-2011 revolution.

Keywords: transformations, politics, Egypt, revolution.

المقدمة والإطار النظري

أولا: المقدمة:

شهدت مصر في الخامس والعشرين من يناير عام (2011) واحدة من أبرز الثورات الشعبية في تاريخها الحديث، والتي جاءت في سياق ما عرف بـ "الربيع العربي"، حيث خرجت جموع المواطنين إلى الشوارع والساحات العامة احتجاجا على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية، مطالبين بإنهاء نظام حكم الرئيس محمد حسني مبارك الذي استمر قرابة ثلاثين عاما. ومثلت تلك الثورة نقطة تحول مفصلية في الحياة السياسية المصرية، إذ فتحت الباب أمام مرحلة انتقالية معقدة، تداخلت فيها عوامل متعددة داخلية وخارجية، وأعادت تشكيل موازين القوى، وأسفرت عن تغييرات جذرية في بنية النظام السياسي ومؤسسات الدولة.

ما بين عامي (2011 و2015)، مرت مصر بتحولات سياسية متسارعة، بدأت بإسقاط نظام مبارك، وتشكيل المجلس الأعلى للقوات المسلحة لإدارة شؤون البلاد، ثم تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية أفضت إلى وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في عام (2012)، وهو ما مثل منعطفا جديدا في طبيعة الحكم وآلية إدارة الدولة. إلا أن هذه المرحلة لم تدم طويلا، إذ سرعان ما اندلعت موجة ثانية من الاحتجاجات في 30 حزيران2013، أسفرت عن تدخل الجيش وعزل الرئيس محمد مرسي، ما فتح الباب أمام مرحلة جديدة انتهت بوصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى الحكم في عام (2014م).

وقد اتسمت هذه المدة، الممتدة بين عامي (2011 و2015) ، بدرجة عالية من السيولة السياسية، وانقسام حاد بين القوى المختلفة، وتراجع في الاستقرار الأمني، فضلا عن تحديات اقتصادية جسيمة، وتدخل ملحوظ للعوامل الإقليمية والدولية في الشأن المصري. ولذا، فإن دراسة هذه المرحلة تكتسب أهمية كبيرة لفهم التحولات العميقة التي طرأت على النظام السياسي في مصر، من حيث طبيعة الحكم، ودور المؤسسة العسكرية، ومسار الانتقال الديمقراطي، وموقع القوى السياسية التقليدية والناشئة.

وعليه، يهدف هذا البحث إلى تحليل مسار التحول السياسي في مصر بعد ثورة 25 يناير، عن طريق رصد المراحل المختلفة التي مرت بها البلاد، وتحديد العوامل المؤثرة في كل مرحلة، مع التركيز على طبيعة التغيرات التي طرأت على البنية السياسية والدستورية، ودور الفاعلين المحليين والدوليين في صياغة المشهد السياسي الجديد.

ثانيا: الإطار النظري:

1- مشكلة البحث

شهدت مصر خلال الفترة (2011 – 2015) سلسلة من التحولات السياسية العميقة والمتسارعة، بدأت بثورة 25 يناير التي أسقطت نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك، وتبعتها مراحل انتقالية اتسمت بالتقلبات الحادة، وتغيرات في بنية السلطة، وصعود قوى سياسية جديدة، ثم تراجعها. هذه التحولات أثارت تساؤلات حول طبيعة النظام السياسي الجديد، ومدى تحقق أهداف الثورة، ودور المؤسسات المدنية والعسكرية في إعادة تشكيل المشهد السياسي.

وعليه، تتمثل مشكلة البحث بالسؤال الرئيس التالي:

"ما طبيعة التحولات السياسية التي شهدتها مصر في الفترة من 2011 إلى 2015، وما هي العوامل التي ساهمت في إعادة تشكيل النظام السياسي خلال تلك المرحلة؟"

2-هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى تحليل ودراسة التحولات السياسية التي شهدتها مصر ما بعد ثورة 25 يناير 2011 وحتى عام 2015، من خلال تتبع التغيرات في بنية النظام السياسي، وانتقال السلطة، ودور الفاعلين السياسيين، ومدى تأثير تلك التحولات على المشهد الديمقراطي والمؤسسات الدستورية.

3- أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

(أ) **فهم مرحلة محورية:** تسليط الضوء على واحدة من أهم المراحل في التاريخ السياسي المصري المعاصر، والتي شهدت تغييرات جذرية في نظام الحكم ومراكز القوى.

(ب)**تحليل التحول الديمقراطي:** دراسة مدى تحقق الأهداف التي نادت بها الثورة ،لاسيما يتعلق بالعدالة الاجتماعية، والحريات، وتداول السلطة.

(ت)**توثيق التغيرات السياسية:** رصد وتحليل الوقائع السياسية من منظور أكاديمي، مما يسهم في بناء قاعدة **معرفية للباحثين والمهتمين بالشأن السياسي العربي.**

(ث) **استخلاص الدروس والعبر:** الاستفادة من التجربة المصرية في مجال التحولات السياسية لفهم طبيعة العلاقات بين الدولة والمجتمع والحركات الثورية في العالم العربي.

4- المنهجية المقترحة للبحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج التاريخي والتحليلي، بهدف تتبع الأحداث وفهم سياقاتها وتحليل أبعادها المختلفة. وسيتم الاستناد إلى مصادر أولية، إلى جانب مصادر ثانوية تشمل الدراسات الأكاديمية ذات الصلة. كما يتضمن البحث مراجعة وقراءة تحليلات لعدد من الخبراء المتخصصين في الشأن العربي والمصري، بما يساهم في تعميق الفهم وتعزيز موضوعية الطرح.

المبحث الأول

أسباب ثورة 25 يناير وخلفياتها السياسية

- **الأوضاع السياسية والاجتماعية قبل الثورة**

قبل اندلاع ثورة 25 يناير 2011، كانت مصر تعاني من أوضاع سياسية واجتماعية متدهورة، حيث ساد نظام حكم استبدادي بقيادة الرئيس محمد حسني مبارك الذي استمر في الحكم لأكثر من 30 عاما، وهيمن الحزب الوطني(*) على الحياة السياسية مع غياب تداول السلطة وتزوير الانتخابات وضعف دور المعارضة. كما انتشر الفساد السياسي داخل مؤسسات الدولة، وتم تقييد الحريات العامة، خاصة حرية التعبير والصحافة، في ظل تطبيق قانون الطوارئ الذي استخدم لقمع المعارضين واعتقال النشطاء دون محاكمات عادلة. على الصعيد الاجتماعي، ارتفعت معدلات الفقر والبطالة خاصة بين الشباب، وتدهورت الخدمات العامة في مجالات الصحة والتعليم والإسكان، مع اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وسيطرة قلة من رجال الأعمال المرتبطين بالنظام على مقدرات البلاد. هذه الأوضاع أدت إلى احتقان شعبي واسع، ترجم إلى احتجاجات متصاعدة

* **الحزب الوطني الديمقراطي:** تأسس الحزب في عهد الرئيس أنور السادات عام 1978، وكان يهدف إلى توحيد القوى السياسية في مصر تحت مظلة واحدة. خلال فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك، كان الحزب الوطني الديمقراطي هو الحزب الحاكم في مصر واستمر في الحكم حتى عام 2011، عندما أطيح به في ثورة 25 يناير (ويكيبيديا، https://arz.wikipedia.org/wiki).

منذ عام 2004، قادتها حركات مثل "كفاية"(*) و"6 أبريل"(*)، حتى انفجر الغضب الشعبي في 25 يناير 2011 مطالبا بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية (محمود، 2016، ص95).

- **المطالب الشعبية والاحتجاجات**

قبل اندلاع ثورة 25 يناير 2011، شهدت مصر موجة من الغضب الشعبي والاحتجاجات المتزايدة نتيجة تراكم أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية، غذتها عقود من الاستبداد والفساد وسوء الإدارة. فقد عانى المواطن المصري من تدهور مستوى المعيشة، وتراجع الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، إلى جانب البطالة المنتشرة بين الشباب (دسوقي، 2011، ص53).

كان أحد أبرز المطالب الشعبية في تلك المدة هو تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث نادى المواطنون برفع الحد الأدنى للأجور، وتوفير فرص العمل، وتحسين جودة الحياة. كما طالب الشارع المصري بإنهاء الفساد المستشري في مؤسسات الدولة، ومحاسبة المسؤولين، ووقف سياسات التوريث التي تجسدت في تصاعد نفوذ جمال مبارك، نجل الرئيس آنذاك (ادريس، 2011، ص10).

على الصعيد السياسي، كانت المطالب تتمحور حول إنهاء حالة الطوارئ التي استمرت منذ عام 1981، وضمان الحريات العامة مثل حرية التعبير وحرية الصحافة وحق التظاهر السلمي، إضافة إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين. كما برزت دعوات لإصلاح النظام الانتخابي، وإجراء انتخابات نزيهة بعيدا عن التزوير الذي كان سمة الانتخابات البرلمانية والرئاسية (رمضان، 2012، ص90).

---

* **كفاية:** هي حركة احتجاجية تأسست في مصر عام 2004، تحت شعار "كفاية"، ويرمز الاسم إلى رفض التجديد للرئيس حسني مبارك لفترة رئاسية خامسة ورفض تمرير السلطة إلى ابنه جمال، ما اعتبر محاولة للتوريث، تشكلت الحركة من 300 مثقف وشخصية عامة تمثل طيفا واسعا من التيارات السياسية، وعرف عنها السعي إلى إصلاح سياسي دستوري حقيقي، بما في ذلك إعلاء سيادة القانون، استقلال القضاء، فتح تداول السلطة، وإنهاء احتكار الثروة والفساد (مخيلف، 2020، ص139).

* **6أبريل:** حركة شباب 6 أبريل هي حركة شبابية مصرية تأسست في 6 نيسان 2008، بدافع دعم إضراب عمال المحلة الكبرى ضد تدهور الأوضاع المعيشية. استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي (بوستات على فيسبوك ورسائل نصية قصيرة) لدعوة المواطنين لمقاطعة العمل والبقاء في المنازل تحت شعار «خليك بالبيت»، ما شكل أول إضراب عام من نوعه في عهد مبارك، الحركة وصفت بأنها تضم شبابا من خلفيات سياسية متباينة (يساريين، ليبراليين، إسلاميين، ناصريين)، وتتفق على هدف مشترك هو تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وإرساء سلطة مدنية منتخبة والدفاع عن الديمقراطية ومنع الانقلابات أو الاستبداد الجديد (ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki).

لقد لعبت الحركات الشعبية والشبابية دورا مهما في التعبئة السياسية والتوعية الجماهيرية. كما اندلعت احتجاجات عمالية كبيرة، خاصة في مدينة المحلة الكبرى، حيث قاد عمال مصانع النسيج عدة إضرابات تطالب بتحسين الأجور وظروف العمل، وكانت هذه الاحتجاجات من أولى المؤشرات على تصاعد الغضب الشعبي (عباس، 2012، ص10).

ومن القضايا المفصلية التي فجرت مشاعر الاستياء في الشارع المصري قضية الشاب خالد سعيد(*)، الذي توفي تحت التعذيب على يد الشرطة عام 2010، وأصبحت صورته رمزا للقمع الأمني، مما ساهم في إشعال شرارة الثورة (نصار وآخرون، 2012، ص68)، كل هذه العوامل، مجتمعة، شكلت بيئة مشحونة بالغضب والرغبة في التغيير، ومهدت الطريق لاندلاع ثورة 25 يناير التي طالبت بإسقاط النظام وتحقيق الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية (عبد العظيم، 2013، ص123- 166).

- **دور وسائل التواصل والاعلام الجديد**

لعبت وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الجديد دورا محوريا في إشعال وتنظيم ثورة 25 يناير 2011 في مصر، حيث ساهمت في نشر الوعي بالقضايا السياسية والاجتماعية، وتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان من خلال منصات فيسبوك وتويتر (المناوي، 2012، ص45)، وكانت صفحة (كلنا خالد سعيد) مثالا على كيفية تعبئة الشباب وتنظيم الاحتجاجات، كما تم استخدامها لتحديد مواعيد وأماكن المظاهرات وتبادل المعلومات الفورية بين المشاركين، مما ساعد على الحشد الجماهيري وتجاوز الرقابة (عبد الدايم، 2013، ص90)، فضلا عن ذلك توثيق الأحداث بالصور والفيديوهات التي كشفت ممارسات القمع الأمني وساهمت في فضح النظام داخليا ودوليا، وكسرت تلك الوسائل احتكار الإعلام الرسمي للمعلومة من خلال تقديم رواية بديلة وصوت مستقل للمواطنين، كما ساعدت في إيصال ما يحدث إلى العالم الخارجي وجذب تضامن دولي، وبذلك أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أداة فعالة في التغيير السياسي والاجتماعي ومهدت الطريق لسقوط نظام استمر لعقود (إدريس، 2012، ص10).

---

* خالد محمد سعيد، شاب مصري من مواليد 1982، كان يبلغ من العمر 28 عاما عند وفاته. كان يعيش في محافظة الإسكندرية، وتحديدا في حي سيدي جابر. لم يكن ناشطا سياسيا. معروفا، لكنه أصبح رمزا للمقاومة ضد عنف الشرطة وانتهاكات حقوق الإنسان في مصر. في مساء يوم 6 يونيو 2010، ألقي القبض على خالد سعيد داخل مقهى إنترنت في منطقة سيدي جابر، تم سحله وضربه حتى الموت على يد اثنين من أفراد الشرطة بملابس مدنية حسب شهود العيان، تم الاعتداء عليه أمام الناس، وضرب رأسه في بوابة حديدية (ويكيبيديا، https://ar.m.wikipedia.org/wiki/).

- **سقوط نظام حسني مبارك**

ثورة 25 يناير 2011 في مصر هي واحدة من أبرز الأحداث في التاريخ المعاصر المصري، إذ اندلعت نتيجة تراكم طويل من الغضب الشعبي حيال النظام الحاكم بقيادة الرئيس حسني مبارك الذي حكم البلاد لمدة 30 عاما ، كان من أبرز أسباب الثورة القمع السياسي الممنهج، حيث عانى المواطنون من تقييد الحريات، وفرض قانون الطوارئ منذ عام 1981 (هيكل، 2012، ص50)، في الوقت نفسه، ساهمت نجاح الثورة التونسية في إسقاط نظام بن علي في يناير 2011 في تشجيع المصريين على التحرك في يوم 25 كانون الثاني 2011 أذ انطلقت المظاهرات في عدة مدن مصرية في ذلك اليوم، أبرزها في ميدان التحرير بالقاهرة ، ومع تصاعد الأحداث خرجت مظاهرات مليونية تطالب بإسقاط النظام، وتعرض المتظاهرون للقمع ، لكنهم صمدوا. (المناوي، 2012، ص80) وفي يوم 28 كانون الثاني المعروف بجمعة الغضب انسحبت الشرطة من الشوارع، ونزل الجيش لحفظ الأمن، مما شكل نقطة تحول كبيرة. حاول النظام قمع الثورة من خلال هجمات منظمة مثل موقعة الجمل في 2 شباط، حيث هاجم بلطجية المتظاهرين بالخيول والجمال في ميدان التحرير، لكن المتظاهرين استمروا في الاعتصام. في النهاية، وتحت ضغط شعبي هائل، أعلن نائب الرئيس عمر سليمان [*] في 11 شباط 2011 تنحي حسني مبارك، لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ مصر (زايد، 2011، ص22).

رأي الباحث:

تعود أسباب ثورة 25 يناير 2011 في مصر إلى تراكم طويل لعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، كان أبرزها غياب العدالة الاجتماعية، وتفشي الفساد، والاستبداد السياسي المتمثل في حكم نظام حسني مبارك الذي استمر لما يقرب من ثلاثين عاما. كما ساهم القمع الأمني، وتقييد الحريات، وغياب آليات التغيير السلمي، في تأجيج الغضب الشعبي، إلى جانب تصاعد الوعي السياسي بين الشباب نتيجة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي. ومن الناحية السياسية، فإن محاولات التوريث وتهميش القوى السياسية المعارضة شكلت خلفية مباشرة لانفجار

---

* **عمر سليمان:** ولد في عام1936 في قنا بصعيد مصر، التحق بالكلية الحربية 1954 وتدرب بالاتحاد السوفيتي نال ماجستير علوم عسكرية وسياسية شارك في حروب اليمن 1962 و67 و73 ترقى حتى رأس المخابرات العسكرية ثم العامة 1993–2011، عينه مبارك نائبا له يوم 29 يناير 2011، وهو المنصب الذي ظل شاغرا منذ تولي مبارك الحكم عام 1981، فارق الحياة في 19 يوليو 2012، عن عمر 76 عاما، إثر نوبة قلبية أثناء خضوعه لفحوص طبية في كليفلاند، الولايات المتحدة (بكري، 2017، ص65).

الاحتجاجات. بذلك، جاءت الثورة كاستجابة طبيعية لتدهور الثقة بين الحاكم والمحكوم، وعكست تطلعات الشعب المصري نحو الحرية والكرامة والعدالة.

المبحث الثاني

الأوضاع السياسية في مصر خلال حكم محمد مرسي (2012–2013)

- **حكم المجلس العسكري**

شهدت مصر بعد ثورة 25 يناير 2011 تحولات سياسية كبرى، بدأت بتنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك، وتسليم السلطة إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي *، الذي تولى إدارة شؤون البلاد بصفة مؤقتة. خلال فترة حكم المجلس العسكري (شباط 2011 – حزيران 2012) تم إصدار عدة إعلانات دستورية لتنظيم المرحلة الانتقالية، إلا أن المجلس واجه انتقادات بسبب بطء الإصلاحات واستمرار المحاكمات العسكرية للمدنيين ووقوع أحداث عنف دامية مثل أحداث ماسبيرو(*) ومحمد محمود(*) وفي نهاية 2011 وبداية 2012 أجريت أول انتخابات برلمانية بعد الثورة، وأسفرت عن فوز حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، بأغلبية المقاعد. ثم جرت أول انتخابات رئاسية ديمقراطية في حزيران 2012، وأسفرت عن فوز محمد مرسي كأول رئيس مدني منتخب، وتسلم السلطة من المجلس العسكري، إلا أن المرحلة شهدت توترا بين مؤسسات الدولة مثل الرئاسة والقضاء والجيش،

---

* **المشير محمد حسين طنطاوي (1935–2021):** عسكري وسياسي مصري من أصول نوبية. تخرج في الكلية الحربية عام 1956، وشارك في حروب 1967 والاستنزاف وأكتوبر 1973. تولى مناصب عسكرية رفيعة، أبرزها وزير الدفاع والقائد العام للقوات المسلحة منذ 1991، ونال رتبة المشير عام 1993. ترأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة وقاد البلاد بعد تنحي مبارك في 2011 حتى تسليم السلطة في يوليو 2012. أحيل للتقاعد بقرار من الرئيس مرسي، ومنح قلادة النيل وعين مستشارا للرئاسة (ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki).

* **أحداث ماسبيرو – 9 تشرين أول 2011:** مظاهرة سلمية لأقباط ونشطاء أمام مبنى الإذاعة والتلفزيون (ماسبيرو) بالقاهرة، احتجاجا على هدم كنيسة بأسوان، تحولت إلى مجزرة بعد تدخل الجيش، وقتل نحو 28 شخصا (معظمهم أقباط) وأصيب العشرات، دهستهم مدرعات وأطلق عليهم الرصاص. الإعلام الرسمي حرض ضدهم بوصفهم "مسلحين يهاجمون الجيش"، ورغم الغضب الواسع، لم يحاسب أحد بجدية، وأغلقت القضية دون عدالة (سمير، 2013، ص14).

* **أحداث محمد محمود (19–25 تشرين ثاني 2011):** اندلاع مظاهرات في شارع محمد محمود قرب ميدان التحرير رفضا لاستمرار حكم المجلس العسكري. بدأت بسلمية، وتحولت لاشتباكات عنيفة بعد تدخل الأمن. الشرطة استخدمت الغاز، الخرطوش، والرصاص الحي؛ المتظاهرون ردوا بالحجارة والزجاجات الحارقة. أكثر من 40 قتيلا ومئات الجرحى، بينهم مصابون فقدوا أعينهم. وتعمق الغضب الشعبي، وارتفعت المطالب بإنهاء الحكم العسكري. ومجلس الوزراء (شعبان، 2013، https://aawsat.com/home).

وأصدرت المحكمة الدستورية العليا حكما بحل مجلس الشعب في يونيو 2012، بسبب عدم دستورية قانون انتخاب مجلس الشعب ومخالفة مبدأ المساواة وكذلك الخلط بين المرشحين الحزبيين والمستقلين، ما أثار جدلا سياسيا واسعا في البلاد (زكي، 2011، ص17).

- **صعود جماعة الاخوان المسلمين وانتخاب محمد مرسي رئيسا لمصر:**

بدأ صعود جماعة الإخوان المسلمين [*] إلى المشهد السياسي في مصر بشكل واضح بعد ثورة 25 يناير 2011 التي أدت إلى تنحي الرئيس حسني مبارك، فقد كانت الجماعة محظورة قانونيا طوال عقود لكنها احتفظت بتأثير شعبي وتنظيم داخلي قوي وواسع الانتشار، وبعد سقوط النظام دخلت الجماعة الحياة السياسية الرسمية من خلال تأسيس حزب الحرية والعدالة كذراع سياسي لها في أبريل 2011 (العودة، 2011، ص67)، وسرعان ما أصبح الحزب أحد أقوى القوى السياسية في البلاد نظرا لقدرة الإخوان على التعبئة والتنظيم واستغلال الفراغ السياسي الناتج عن سقوط النظام، وخاض الحزب الانتخابات البرلمانية التي جرت بين أواخر 2011 وبداية 2012 وتمكن من الحصول على أغلبية مقاعد مجلس الشعب وهو ما منح الجماعة نفوذا تشريعيا واسعا، وعندما اقترب موعد الانتخابات الرئاسية في منتصف 2012 قرر الإخوان ترشيح خيرت الشاطر[*]، نائب المرشد العام، ولكن تم استبعاده لأسباب قانونية، حكم قضائي سابق، ما جعله غير مؤهل قانونيا. فعينوا بدلا منه الدكتور محمد مرسي [*] كمرشح احتياطي، وفي الانتخابات التي جرت على جولتين واجه مرسي في الجولة الثانية أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، وفاز مرسي بنسبة بلغت 51.7% من الأصوات ليصبح أول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا في تاريخ مصر، وأول رئيس ينتمي إلى تيار إسلامي، وقد تولى الحكم في ظل أجواء مشحونة بالتوترات والانقسامات السياسية والاجتماعية، وواجه تحديات كبيرة أبرزها تدهور الاقتصاد وعدم الاستقرار

---

* الإخوان المسلمون في مصر هم حركة سياسية ودينية إسلامية تأسست عام 1928 على يد حسن البنا في مدينة الإسماعيلية. تعد من أقدم وأكبر الحركات الإسلامية في العالم العربي، شعارها (الإسلام هو الحل) وكان هدفها الأساسي "إحياء الإسلام الشامل" في الحياة الشخصية والاجتماعية والسياسية (ويكيبيديا، https://ar.wikipedia.org/wiki).

* خيرت الشاطر: هو رجل أعمال وقيادي بارز في جماعة الإخوان المسلمين بمصر، ولد عام 1950، وكان نائب المرشد العام. ترشح للرئاسة في 2012 لكن تم استبعاده، واعتقل بعد عزل مرسي في 2013، وصدر ضده عدد من الأحكام بالسجن والإعدام (العوضي، 2007، ص116).

* محمد مرسي (1951–2019): أول رئيس مدني منتخب لمصر بعد ثورة 2011، وعضو قيادي في جماعة الإخوان المسلمين. تولى الرئاسة في يونيو 2012، وأطيح به في يوليو 2013 إثر احتجاجات واسعة (Wickham, 2015, p.247).

الأمني وتعدد القوى المعارضة له ، وفي تشرين ثاني 2012 أصدر إعلانا دستوريا منح نفسه صلاحيات واسعة وحصانة من المراجعة القضائية ، مما أدى إلى احتجاجات واتهامات له بالسعي للهيمنة على مفاصل الدولة، كما اتهمت حكومته بالفشل في تحقيق أهداف الثورة أو بناء توافق سياسي شامل، وتزايد الاستقطاب في الشارع بين مؤيديه ومعارضيه، حتى خرجت مظاهرات واسعة ضده في 30 حزيران 2013 طالبت برحيله، وتدخل الجيش بقيادة وزير الدفاع آنذاك عبد الفتاح السيسي ليعلن في 3 تموز2013 عزل مرسي وتعليق العمل بالدستور، وبذلك انتهت مدة حكم الإخوان المسلمين القصيرة التي استمرت حوالي عام واحد وسط أحداث شكلت تحولا جذريا في مسار الحياة السياسية المصرية (الفولي، 2019، ص11).

- **الأزمات السياسية والاجتماعية خلال حكم مرسي.**

حكم محمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب ديمقراطيا في مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، استمر من حزيران 2012 حتى عزله في تموز 2013. خلال فترة حكمه القصيرة، واجه العديد من الأزمات السياسية والاجتماعية، نوجز أبرزها فيما يلي:

1. الاستقطاب السياسي الحاد

حدث انقسام حاد بين القوى الإسلامية (وخاصة جماعة الإخوان المسلمين) والقوى المدنية والعلمانية، اذ ظهرت معارضة شرسة لحكم مرسي من قبل قوى ثورية، ليبرالية، ويسارية، بسبب سياسات الإخوان وهيمنتهم على مؤسسات الدولة. **ومن لأحزاب والقوى العلمانية والمدنية المعارضة لحكم مرسي** شملت **المصريين الأحرار** بليبراليته العلمانية بقيادة ساويرس، **والدستور** بقيادة البرادعي بموقفه الرافض للإعلان الدستوري، **والتجمع اليساري القومي المعارض** تقليديا للإخوان، **والتحالف الشعبي الاشتراكي** الرافض لحكم مرسي، **والمصري الديمقراطي الاجتماعي** ذو التوجه اليساري المعتدل، وكلها شاركت في جبهة الإنقاذ الوطني التي ضمت عدة أحزاب مدنية لهدف إسقاط الإعلان الدستوري ورفض هيمنة الإخوان، كما لعبت حركة تمرد دورا شعبيا بارزا في الدعوة لتظاهرات 30 حزيران بدعم قوى مدنية، إلى جانب أحزاب أخرى أقل تأثيرا (Van Meter, 2013, p.42).

2- الإعلان الدستوري (نوفمبر 2012)

أصدر مرسي إعلانا دستوريا منح فيه نفسه سلطات واسعة، ما أدى إلى احتجاجات واسعة واعتبر محاولة لــ(أخونة الدولة). إذ استقال عدد من مستشاريه، واندلعت مظاهرات حاشدة في ميدان التحرير وأمام قصر الاتحادية، بسبب الإعلان الدستوري وتوسع سلطات مرسي وتهميشهم

وهيمنة الإخوان على مقدرات البلاد، وتفاقم عجز الميزانية، وازمة الطاقة والوقود (Van Meter, 2013, p.42).

3. الأزمة الاقتصادية

تدهورت الأوضاع الاقتصادية: انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي، وارتفعت أسعار السلع، وظهرت أزمات في الوقود والكهرباء، تزايدت معدلات البطالة، وأصبحت هناك صعوبة في جذب استثمارات أو استعادة السياحة (فرج، 2019، ص528).

4. الخلاف حول الدستور

الخلاف حول الدستور كان من أبرز الأزمات السياسية التي واجهت حكم محمد مرسي، وقد بدأ ذلك الخلاف منذ تشكيل الجمعية التأسيسية التي كلفت بصياغة دستور جديد بعد ثورة 25 يناير. تعرضت تلك الجمعية لانتقادات شديدة بسبب غلبة التيار الإسلامي على تشكيلتها، وهو ما دفع عددا من ممثلي القوى المدنية والليبرالية والكنائس إلى الانسحاب منها، معتبرين أن التوازن السياسي غير موجود وأن الدستور يكتب من طرف واحد لا يمثل كل أطياف المجتمع المصري. زاد التوتر عندما أصدر محمد مرسي في نوفمبر 2012 إعلانا دستوريا منح فيه نفسه صلاحيات واسعة، وجعل قراراته محصنة من الطعن القضائي، مما أثار موجة من الغضب وخرجت مظاهرات كبيرة في ميدان التحرير وأماكن أخرى احتجاجا على ما وصف بأنه انفراد بالسلطة وتأسيس لديكتاتورية جديدة. وعلى الرغم من تلك الاعتراضات، تم إقرار مسودة الدستور من قبل الجمعية التأسيسية وطرحها للاستفتاء الشعبي في كانون أول 2012، وسط حالة من الانقسام الحاد، إذ قاطعت المعارضة الاستفتاء أو شاركت فيه برفض، بينما دعمه الإسلاميون. أقر الدستور بنسبة موافقة تجاوزت 60%، لكنه لم ينه الأزمة بل زاد من حدة الاستقطاب السياسي بين معسكر مؤيد للرئيس يرى في الدستور خطوة نحو الاستقرار، ومعسكر معارض يراه دستورا لا يمثل كل المصريين وتم فرضه بطريقة غير توافقية. هذا الخلاف حول الدستور كان من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تآكل شرعية محمد مرسي تدريجيا، وأسهم في تعبئة الشارع ضده، وصولا إلى مظاهرات 30 حزيران 2013 التي انتهت بعزله من الحكم في 3 تموز من نفس العام (برهومة، 2011، ص69).

5. أحداث العنف

شهدت فترة حكم محمد مرسي في مصر أحداثا من العنف والاضطرابات السياسية التي كانت انعكاسا لصراع سياسي حاد بين القوى الإسلامية، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وبين قوى المعارضة المدنية والثورية، إلى جانب مؤسسات الدولة مثل الجيش والشرطة (محمد، 2018، ص115).

بدأت بوادر العنف مبكرا مع الإعلان الدستوري في تشرين الثاني 2012، الذي منح مرسي سلطات واسعة وجعل قراراته محصنة من الطعن القضائي، إذ أصدر مرسي قرارات بتحصين سلطاته لأنه كان يسعى لحماية الثورة وتسريع الانتقال السياسي وخشي من أن يقوم القضاء، الذي اعتبره معاديا للثورة، بعرقلة عمله أو حل الجمعية التأسيسية لكنه قوبل برفض واسع واعتبر كثيرون أن ذلك كان خطوة نحو الاستبداد. مما أثار موجة من الغضب الشعبي وخرجت مظاهرات حاشدة في ميدان التحرير وأمام قصر الاتحادية الرئاسي. تطورت هذه الاحتجاجات إلى اشتباكات دامية، خاصة في محيط قصر الاتحادية، حيث قتل عدد من المتظاهرين وسجلت حالات اعتداء من مؤيدي مرسي على معارضيه، واتهمت جماعة الإخوان بتنظيم اعتداءات ممنهجة على المعتصمين ضد الإعلان الدستوري (عبد البديع، 2014، ص20).

كما اندلعت أحداث عنف طائفية في مناطق مختلفة، منها حادثة الخصوص والاشتباكات أمام الكاتدرائية المرقسية في العباسية في نيسان 2013، والتي أودت بحياة عدد من المواطنين وأثارت استنكارا واسعا، خاصة بسبب ما اعتبر تقاعسا من الدولة في حماية دور العبادة المسيحية.

في المدة الأخيرة من حكم مرسي، تزايد الغضب الشعبي نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية وانقطاع الكهرباء ونقص الوقود، إلى جانب ما اعتبره خصومه سعيا "لأخونة الدولة". هذا الغضب بلغ ذروته في دعوات حركة "تمرد" لسحب الثقة من مرسي، مما أدى إلى خروج مظاهرات حاشدة في 30 حزيران 2013 شارك فيها ملايين المواطنين في أنحاء مصر (الدسوقي، https://www.aa.com.tr/ar/archive).

ردت جماعة الإخوان ومؤيدو مرسي باعتصام في ميدان رابعة العدوية والنهضة، وهو ما اعتبره معارضو مرسي تحديا للإرادة الشعبية. وبينما تصاعدت حالة الاحتقان السياسي، تدخل الجيش وأمهل الأطراف مهلة للتوافق، قبل أن يقوم في 3 تموز 2013 بعزل مرسي من الحكم، تولى بعده عدلي منصور رئاسة البلاد بشكل مؤقت تبع ذلك موجة أعنف من الاضطرابات، أبرزها فض اعتصامي رابعة والنهضة في آب 2013، والذي وقع بعد عزل مرسي لكنه كان نتيجة مباشرة لتراكمات فترة حكمه.

بالتالي، كانت فترة محمد مرسي مليئة بالاستقطاب السياسي والعنف المتبادل الذي غذته صراعات الهوية والدين والسياسة، ما أدى في النهاية إلى نهاية مأساوية لحكمه، ومرحلة انتقالية دخلت فيها مصر في دوامة من العنف والقمع السياسي المستمر.

6. أزمة العلاقة مع الجيش

كانت أزمة العلاقة مع الجيش من أبرز الأزمات التي واجهت حكم الرئيس المصري الأسبق محمد مرسي، حيث شكلت تحديا كبيرا لاستقرار نظامه السياسي. منذ توليه الحكم في عام 2012، وجد مرسي نفسه في مواجهة مؤسسة عسكرية تمتلك نفوذا واسعا داخل الدولة، سياسيا واقتصاديا، واعتادت أن تلعب دورا رئيسيا في الحكم منذ سقوط نظام مبارك. في محاولة لإثبات سيطرته، أقال مرسي قادة بارزين في الجيش مثل المشير حسين طنطاوي والفريق سامي عنان، وعين عبد الفتاح السيسي وزيرا للدفاع، وهو ما اعتبر خطوة جريئة نحو تقليص هيمنة الجيش (المناوي، 2013، ص120)، إلا أن العلاقة بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية سرعان ما توترت، خاصة مع تصاعد الاحتجاجات الشعبية ضد حكم مرسي، وشعور الجيش بأن السلطة التنفيذية لم تعد قادرة على إدارة البلاد. بلغت هذه الأزمة ذروتها في 3 تموز عام 2013 عندما تدخل الجيش بعزل مرسي بعد بيان شهير أعلن فيه استجابته لمطالب الشعب. هذا الحدث مثل نهاية حكم جماعة الإخوان المسلمين، وبداية مرحلة جديدة عاد فيها الجيش إلى موقعه التقليدي كمركز ثقل في الحكم، مع ما تبع ذلك من تغييرات سياسية وأمنية واسعة النطاق في المشهد المصري (رمضان، 2013، ص82).

- **الدور العسكري في انهاء حكم محمد مرسي 2013**

في 3 تموز 2013، شهدت مصر واحدة من أكثر اللحظات حسما في تاريخها الحديث، حين تدخل الجيش المصري بقيادة وزير الدفاع آنذاك عبد الفتاح السيسي لعزل الرئيس محمد مرسي، أول رئيس مدني منتخب في البلاد بعد ثورة 25كانون ثاني 2011. جاء هذا التحرك العسكري بعد تصاعد الاحتجاجات الشعبية الواسعة التي انطلقت في 30 حزيران 2013 بدعوة من حركة "تمرد"، والتي اتهمت مرسي وجماعة الإخوان المسلمين بالفشل في إدارة شؤون الدولة، والانفراد بالسلطة، ومحاولة السيطرة على مؤسسات الدولة بما في ذلك القضاء والإعلام والأمن، إضافة إلى التدهور الاقتصادي والأمني الذي شهده الشارع المصري في تلك الفترة. المحتجون اعتبروا أن شرعية مرسي قد سقطت بسبب انحرافه عن المسار الديمقراطي وإقصائه للمعارضة، بينما تمسكت جماعة الإخوان بشرعيته الدستورية كرئيس منتخب.

مع اتساع رقعة الاحتجاجات، أمهل الجيش الأطراف السياسية 48 ساعة للتوصل إلى حل، محذرا من أنه سيتدخل إذا لم يتم ذلك. ومع انتهاء المهلة دون حدوث توافق سياسي، أعلن عبد الفتاح السيسي في بيان متلفز، محاطا بعدد من الرموز الدينية والسياسية مثل شيخ الأزهر وبابا الكنيسة القبطية وممثلين عن المعارضة، عن خارطة طريق شملت عزل مرسي، وتعطيل العمل بالدستور، وتكليف رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور برئاسة البلاد مؤقتا، على أن يتم تشكيل حكومة تكنوقراط، وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة (محمد، 2018، ص115-120)

رفضت جماعة الإخوان المسلمين هذا القرار واعتبرته انقلابا عسكريا على الشرعية الديمقراطية، ودعت أنصارها للنزول إلى الشوارع والميادين، مما أدى إلى موجة من الاعتصامات أبرزها كان في ميداني رابعة العدوية والنهضة، واللذين تم فضهما بالقوة في آب 2013 في أحداث أسفرت عن مئات القتلى والجرحى، وتعد من أكثر اللحظات دموية في تاريخ مصر الحديث. عقب ذلك، تم حظر جماعة الإخوان وإعلانها منظمة إرهابية، كما تم القبض على قادتها وأعضاء بارزين، بينهم محمد مرسي الذي حوكم في عدة قضايا، وتوفي لاحقا في المحكمة عام 2019.

التدخل العسكري في عزل مرسي قسم الرأي العام في مصر والمنطقة العربية بين من رأى في ما حدث ثورة شعبية دعمها الجيش لحماية البلاد من الفوضى والانقسام، ومن اعتبره انقلابا عسكريا أنهى تجربة ديمقراطية ناشئة كان يمكن أن تتطور مع الوقت. هذه الأحداث شكلت نقطة تحول محورية في التاريخ السياسي المصري، حيث عادت البلاد إلى حكم الرجل القوي القادم من المؤسسة العسكرية، وتم إعادة تشكيل الحياة السياسية والمؤسسات الدستورية بشكل كامل، مع تراجع دور التيارات الإسلامية في الحياة العامة (ويكيبيديا، (د.ت)، https://ar.wikipedia.org).

رأي الباحث:

يرى الباحث أن الأوضاع السياسية في مصر خلال حكم محمد مرسي 2012-2013 اتسمت بالتوتر والانقسام الحاد بين القوى السياسية، نتيجة ضعف الأداء الحكومي، وتغليب المصالح الحزبية لجماعة الإخوان المسلمين على المصلحة الوطنية، مما أدى إلى تآكل شرعية النظام وتصاعد الغضب الشعبي وانتهى بالإطاحة بمرسي في 3 يوليو 2013.

المبحث الثالث

تثبيت النظام الجديد والتحولات السياسية في مصر

حتى2013- 2015

- **مستقبل الديموقراطية في مصر بعد 2013**

بعد عام 2013 في مصر، بدأت خارطة الطريق بإعلان سياسي عقب عزل الرئيس محمد مرسي في 3 تموز 2013، حيث تولت القوات المسلحة المصرية إدارة المرحلة الانتقالية بالتنسيق مع قوى مدنية ودينية، وتضمنت الخارطة عدة مراحل رئيسية بدأت بتعليق العمل بدستور 2012 ثم تشكيل لجنة خبراء لتعديله، تلاها استفتاء شعبي على الدستور الجديد في كانون الثاني 2014، أعقب ذلك إجراء الانتخابات الرئاسية في آيار 2014 التي فاز بها عبد الفتاح السيسي،(*) ثم أجريت الانتخابات البرلمانية في أواخر 2015 لاكتمال مؤسسات الدولة، وتم استئناف العمل بالدستور الذي حدد شكل النظام السياسي والصلاحيات، ومع مضي السنوات، شهدت مصر مشروعات قومية ضخمة في البنية التحتية والاقتصاد، إلى جانب تعزيز دور الأجهزة الأمنية ومكافحة الإرهاب، وجرى تعديل دستوري في 2019 مدد فترة الرئاسة ووسع صلاحيات الرئيس، في حين استمرت التحديات السياسية والاقتصادية والحقوقية محل جدل داخلي وخارجي، وبقيت الأوضاع تتطور في سياق محاولة تحقيق استقرار سياسي وتنمية اقتصادية وسط توازنات إقليمية ودولية متغيرة (الشيخ، 2011، ص5).

- **تعديل الدستور وانتخابات 2014**

بعد ثورة 30 حزيران 2013 التي أطاحت بحكم الرئيس محمد مرسي، قام الرئيس المؤقت عدلي منصور بتعطيل العمل بدستور 2012 الذي كان قد أقر في عهد مرسي، وأصدر إعلانا دستوريا في تموز 2013 نص على خارطة طريق تشمل تعديل الدستور وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية. بدأت أولى خطوات تعديل الدستور بتشكيل لجنة قانونية من عشرة خبراء تعرف باسم "لجنة العشرة" كانت مهمتها إجراء مراجعة أولية لدستور 2012 وتقديم مقترحات بالتعديلات اللازمة، ثم تلتها "لجنة الخمسين" والتي مثلت قطاعات واسعة من المجتمع المصري، بما في ذلك ممثلو الأحزاب السياسية والنقابات والكنائس والأزهر والمرأة والشباب. أجرت لجنة الخمسين تعديلات جوهرية على الدستور شملت التأكيد على مدنية الدولة، وتحقيق التوازن بين السلطات، وتقليص دور الدين في السياسة، وتعزيز الحريات العامة والحقوق المدنية، والنص على استقلال القضاء، وتوسيع صلاحيات البرلمان، بالإضافة إلى تثبيت بعض امتيازات المؤسسة العسكرية مثل

* **عبد الفتاح السيسي:** ولد يوم 19 تشرين ثاني 1954 في حي الجمالية بالقاهرة، وترقى في المناصب العسكرية حتى أصبح وزيرا للدفاع وقائدا عاما للقوات المسلحة في عام 2012، ثم تولى الرئاسة منذ عام 2014 (بكري، 2015، ص45).

جعل تعيين وزير الدفاع بموافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لمدة فترتين رئاسيتين. طرح الدستور المعدل للاستفتاء الشعبي يومي 14 و15 كانون الثاني 2014، وصوتت الأغلبية الساحقة بنسبة 98.1% بـ "نعم"، وبلغت نسبة المشاركة نحو 38.6% من الناخبين المسجلين. عقب الاستفتاء، بدأت الاستعدادات للانتخابات الرئاسية طبقا لخارطة الطريق، وتقدم عبد الفتاح السيسي، وزير الدفاع السابق، باستقالته من منصبه في آذار 2014 وأعلن ترشحه للرئاسة، وكان يتمتع بشعبية كبيرة بين قطاع واسع من المصريين نظرا لدوره في عزل مرسي وظهوره كمنقذ من حكم الإخوان المسلمين، في حين دخل المنافسة ضده السياسي اليساري (حمدين صباحي) الذي سبق له الترشح في انتخابات 2012. جرت الانتخابات الرئاسية على مدار ثلاثة أيام هي 26 و27 و28 آيار 2014، وشهدت تمديد يوم ثالث لزيادة الإقبال بعد مشاركة أقل من المتوقع في اليومين الأولين. انتهت الانتخابات بفوز عبد الفتاح السيسي بنسبة 96.91% من الأصوات مقابل حوالي 3% لحمدين صباحي، وبلغت نسبة المشاركة 47.5% من الناخبين، وهو ما اعتبر مقبولا نسبيا في ظل الظروف الأمنية والسياسية آنذاك. مثلت هذه الانتخابات والدستور الجديد بداية مرحلة جديدة في الحكم بعد ثلاث سنوات من الاضطرابات، لكن واجهت العملية السياسية انتقادات من معارضين وحقوقيين بشأن مناخ الحريات، واتهامات بعدم تكافؤ الفرص بين المرشحين، وتضييق المساحة السياسية، بينما رأى مؤيدو النظام أن ما حدث **يمثل** استعادة للدولة ومؤسساتها وبدء مرحلة من الاستقرار السياسي والتنمية (عبد الشافي، 2021، https://lubab.aljazeera.net).

- **تولى عبد الفتاح السيسي السلطة في مصر 2014**

تولى عبد الفتاح السيسي السلطة في مصر رسميا في 8 حزيران2014، بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في آيار من العام نفسه. وكان قبل ذلك قد شغل منصب وزير الدفاع، ولعب دورا رئيسيا في عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي في 3 تموز 2013، عقب احتجاجات شعبية واسعة (ماضي، 2012، ص19).

- **ملامح النظام السياسي الجديد وأثره على المشهد العام**

ملامح النظام السياسي الجديد في مصر وأثره على المشهد العام موضوع يتطلب النظر في التحولات السياسية والدستورية الأخيرة، خصوصا منذ التعديلات الدستورية الأخيرة والاستراتيجيات المعلنة من قبل الدولة. ومن أبرز الملامح وأثرها:

أولا: ملامح النظام السياسي الجديد في مصر:

1- تركيز السلطة التنفيذية:

أ- تعزيز سلطات رئيس الجمهورية بشكل ملحوظ، سواء عن طريق التعديلات الدستورية (مثل تعديل دستور 2019) أو من خلال ممارسات واقعية.

ب- توسيع صلاحيات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية والمدنية، واعتبارها ضامنا أساسيا للدولة المدنية (السيد، 2014/6/22، ص62).

2- ضعف التعددية الحزبية:

أ- تراجع دور الأحزاب السياسية التقليدية، وغياب المعارضة المؤثرة في البرلمان أو الإعلام.

ب- الاعتماد على أحزاب مؤيدة للسلطة لتشكيل المشهد البرلماني، مما يخلق نوعا من "المعارضة الشكلية".

3- الرقابة والإعلام:

أ- إحكام السيطرة على وسائل الإعلام التقليدية والرقمية.

ب- خلق خطاب سياسي موحد يركز على الأمن والاستقرار والتنمية.

4- دور الأجهزة الأمنية:

أ- بروز الأجهزة الأمنية دور رئيس في إدارة الشأن العام.

ب- تدخلات مباشرة أو غير مباشرة في تعيين القيادات المحلية والتنفيذية وحتى البرلمانية.

5- الشرعية من خلال الإنجازات:

أ- تركيز الخطاب الرسمي على "شرعية الإنجاز" مثل مشروعات البنية التحتية الكبرى، المدن الجديدة،

ومشروعات الطاقة والنقل، لتعويض القصور في التمثيل السياسي التعددي (السيد، 2014/6/22، ص62).

ثانيا: أثر النظام السياسي الجديد على المشهد العام

1- الاستقرار السياسي مقابل الانفتاح الديمقراطي:

أ- حالة من الاستقرار النسبي في مؤسسات الدولة وأجهزتها.

ب- في المقابل، تراجع كبير في مؤشرات الحريات السياسية وحرية التعبير.

2- تحولات في المجال العام:

أ- انكماش المجال العام وقلة المشاركة السياسية للمواطنين.

ب- سيطرة الخطاب الرسمي على النقاشات المجتمعية، مع تراجع دور المثقفين والمعارضة المدنية.

3- إعادة تشكيل النخبة الحاكمة:

أ- بروز شخصيات تكنوقراطية أو ذات خلفية أمنية في مواقع صنع القرار.

ب- تراجع تأثير النخب السياسية التقليدية أو الثورية.

4- التنمية الاقتصادية والتحديات الاجتماعية:

أ- إطلاق مشروعات قومية ضخمة، لكن آثارها الاجتماعية متفاوتة.

ب- استمرار التحديات الاقتصادية مثل التضخم، البطالة، والدين الخارجي.

فالنظام السياسي الجديد في مصر يتميز بمركزية القرار، تعزيز دور الدولة والمؤسسة العسكرية، مع تراجع التعددية السياسية والحقوق المدنية. هذا النموذج أسهم في تحقيق قدر من الاستقرار السياسي، لكنه يواجه انتقادات واسعة بسبب تضييق الحريات وتهميش المعارضة. نجاحه المستقبلي قد يرتبط بقدرته على تحقيق توازن بين الاستقرار الأمني والانفتاح السياسي التدريجي. (عبد الشافي، 2021/2/1، https://lubab.aljazeera.net).

الخاتمة:

شهدت مصر بين عامي 2011 و2015 تحولات سياسية عميقة ومعقدة، عكست تطلعات شعب أراد التغيير، وسعيه نحو الحرية والعدالة الاجتماعية. فقد أطاحت ثورة 25 يناير بنظام استمر لعقود، وفتحت الباب أمام مرحلة انتقالية شهدت صعود قوى سياسية جديدة، وانتخابات ديمقراطية، ثم صراعات داخلية وحالة من عدم الاستقرار السياسي. ومع ثورة 30 يونيو 2013 وما تلاها من تغييرات، اتجهت الدولة نحو إعادة بناء مؤسساتها السياسية على أسس جديدة. ويمكن القول إن تلك المرحلة مثلت نقطة تحول كبرى في التاريخ السياسي المصري، وما زالت آثارها ممتدة حتى اليوم، حيث يتواصل النقاش حول سبل تحقيق الديمقراطية والاستقرار في إطار دولة مدنية حديثة.

قائمة المصادر والمراجع:

References:

أولا: الكتب

- **الكتب العربية**

1- بكري، مصطفى. (2017). الصندوق الأسود عمر سليمان. القاهرة: دار المعارف.

2- بكري، مصطفى. (2015). السيسي والطريق الى بناء الدولة. ط1. الدار المصرية اللبنانية.

3- رمضان، عبد العظيم. (2012). الثورة المصرية: الأسباب والنتائج. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

4- رمضان، عبد العظيم. (2013). صراع مرسي والجيش. ط2. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

5- عباس، سمير. (2012). السقوط من التاريخ: مبارك وعصره بين الاقتصاد والسياسة. القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.

6- عبد البديع، عادل. (2014). العنف والسياسة في مصر. بيروت: دار الكتب العلمية.

7- عبد الدايم، محمد. (2013). الإعلام الجديد والثورات العربية. ط2. القاهرة: دار الفكر العربي.

8- محمود، ياسمين أحمد. (2016). مداخل تفسير الظاهرة الثورية. القاهرة: جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

9- المناوي، عبد اللطيف. (2012). ثورة 25 يناير: دور وسائل التواصل الاجتماعي. ط1. القاهرة: دار العين للنشر.

10- المناوي، عبد اللطيف. (2012). سقوط نظام مبارك. ط1. (د. م): دار العين للنشر.

11- المناوي، عبد اللطيف. (2013). مرسي والجيش: صراع السلطة. القاهرة: دار العين للنشر.

12- هيكل، محمد حسنين. (2012). مصر بعد مبارك. ط2. القاهرة: دار الشروق.

- **الكتب الإنكليزية**

1. Van Meter, Anna. (2013). "The Muslim Brotherhood in Post-Mubarak Egypt". Carnegie Middle East Center., Carnegie Endowment Publishing. Beirut.

2. Wickham, Carrie Rosefsky (2015). The Muslim Brotherhood: Evolution of an Islamist Movemen. Princeton University Press.

ثانيا: الدوريات

1- إدريس، محمد السعيد. (2011). الأوضاع السياسية والاجتماعية في مصر قبل الثورة. مجلة السياسة الدولية. مج1. عدد1. (د. م).

2- إدريس، محمد السعيد. (2012). سقوط نظام مبارك: الأسباب والنتائج. مجلة السياسة الدولية. مج1، عدد1. (د. م).

3- برهومة، محمد. (أكتوبر،2011). التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية". مجلة السياسة الدولية. العدد 186. (د. م).

4- دسوقي، أبو بكر. (ابريل،2011). عالم مختلف.. الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات". السياسة الدولية. العدد 184. (د. م).

5- زكي، فاطمة. (يوليو، 2011). منظومة القيم الثقافة قبل وبعد الثورة ". مجلة الديمقراطية. السنة الحادية عشرة. العدد 43. (د. م).
6- الشيخ، نورهان. (يوليو، 2011). الشيخ السياسة الخارجية المصرية وتحديات ما بعد الثورة. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية. العدد 79، السنة السابعة. (د. م).
7- عبد الشافي، عصام عبد الشافي. (2021/2/1). عشر سنوات على ثورة يناير: التحولات السياسية في مصر وهيمنة السلطة. مركو الجزيرة للدراسات. العدد 9. (د. م). https://lubab.aljazeera.net.
8- عبد العظيم، صالح سليمان. (2013). دور الفيسبوك في اندلاع الثورة المصرية: دراسة سوسيولوجية لموقع كلنا خالد سعيد. مجلة العلوم الاجتماعية. مج 41، العدد4. الكويت.
9- العودة، محمد بيلي العليمي. (يوليو، 2011). الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة 25 يناير 2011. مجلة السياسة الدولية. العدد 185. (د. م).
10-فرج، رضوى عبد الفتاح. (2019). ثورة 25 يناير: الاسباب والتداعيات. مجلة البحث العلمي في الآداب. الجزء الرابع. العدد 20. (د. م).
11-الفولي، أسامة محمد. (2019). الأبعاد الاقتصادية للثورة المصرية. مجلة كلية القانون الكويتية العالمية. العدد4، الكويت.
12-محمد، إبراهيم إسماعيل عبده. (يناير، 2018). "التحولات الاجتماعية ما بعد الربيع العربي وانعكاساتها على الشباب من منظور علم الاجتماع السياسي: دراسة حالة مصر خلال الفترة من 2011-2018". مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية. العدد 14. بيروت.
13-مخيلف، أحمد علي. (آذار، 2020). دور حركة كفاية في عملية التغيير السياسي في مصر عام 2011. مجلة بحوث الشرق الأوسط. مج8، العدد54. مصر: دار عين شمس للنشر.

ثالثا: البحوث

1- خليل، نجوى حسين. (2015). ثورة 25 يناير وتيارات الفكر الاجتماعي والسياسي في مصر. المؤتمر السنوي الرابع عشر: مصر في مفترق الطرق ما بين الحاضر والمستقبل. القاهرة: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
2- ماضي، عبد الفتاح. (28- 2012/6/29). "العلاقات المدنية-العسكرية والجيوش والتحول الديمقراطي". مؤتمر تحولات الديمقراطية في العالم العربي. بيروت: مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية.

رابعا: المواقع الالكترونية

1- الدسوقي، هاجر. (د.ت). أزمات في عهد مرسي، https://www.aa.com.tr/ar/archive .
2- زايد، أحمد عبدالله. (2011). قيم التنمية في الخطاب الديني المعاصر. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار. مجلس الوزراء، القاهرة.
3- السيد، محمد محمود. (2015/6/22). قراءة في ملامح العلاقات المصرية العربية في عهد السيسي. اضاءات مصر العربية. (د. م). http://www.maseralarabia.com .
4- نصار، آية وآخرون. (2012). الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة.

5- ويكيبيديا، (الموسوعة الحرة). (د.ت). انقلاب 2013 في مصر، https://ar.wikipedia.org .

ترجمة قائمة المصادر والمراجع:

List of Resources:

First: Books

1- Bakri, Mustafa. (2017). The Black Box: Omar Suleiman. Cairo: Dar Al-Maaref.
2- Bakri, Mustafa. (2015). Al-Sisi and the Road to State-Building. 1st ed. Dar Al-Masryia Al-Lubnania.
3- Ramadan, Abdel-Azim. (2012). The Egyptian Revolution: Causes and Results. Alexandria: Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'a.
4- Ramadan, Abdel-Azim. (2013). The Conflict between Morsi and the Army. 2nd ed. Alexandria: Dar Al-Ma'rifa Al-Jami'a.
5- Abbas, Samir. (2012). Falling from History: Mubarak and His Era between Economics and Politics. Cairo: Taiba Foundation for Publishing and Distribution.
6- Abdel-Badie, Adel. (2014). Violence and Politics in Egypt. Beirut: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah.
7- Abdel-Dayem, Muhammad. (2013). New Media and the Arab Revolutions. 2nd ed. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.
8- Mahmoud, Yasmine Ahmed. (2016). Approaches to Interpreting the Revolutionary Phenomenon. Cairo: Cairo University, Faculty of Economics and Political Science.
9- El-Manawy, Abdel Latif. (2012). The January 25 Revolution: The Role of Social Media. 1st ed. Cairo: Dar Al-Ain Publishing House.
10- El-Manawy, Abdel Latif. (2012). The Fall of the Mubarak Regime. 1st ed. (n.d.): Dar Al-Ain Publishing House.
11- El-Manawy, Abdel Latif. (2013). Morsi and the Army: The Power Struggle. Cairo: Dar Al-Ain Publishing House.
12- Heikal, Mohamed Hassanein. (2012). Egypt After Mubarak. 2nd ed. Cairo: Dar Al-Shorouk.

Second: Periodicals

1- Idris, Muhammad al-Sa'id. (2011). The Political and Social Conditions in Egypt Before the Revolution. International Politics Magazine. Vol. 1, No. 1. (n.d.).
2- Idris, Muhammad al-Sa'id. (2012). The Fall of the Mubarak Regime: Causes and Consequences. International Politics Magazine. Vol. 1, No. 1. (n.d.).
3- Barhouma, Muhammad. (October 2011). Changing Alliances: Regional Relations in the Post-Arab Revolution Era. International Politics Magazine. No. 186. (n.d.).
4- Dasouki, Abu Bakr. (April 2011). A Different World: The Post-Revolutionary Middle East. International Politics Magazine. No. 184. (n.d.).
5- Zaki, Fatima. (July 2011). The Cultural Value System Before and After the Revolution. Democracy Magazine. Eleventh Year, Issue 43. (No. M.).
6- Al-Sheikh, Nourhan. (July 2011). Al-Sheikh, Egyptian Foreign Policy and Post-Revolution Challenges. International Center for Future and Strategic Studies. Issue 79, Seventh Year. (No. M.).

7- Abdel Shafi, Essam Abdel Shafi. (February 1, 2021). Ten Years After the January Revolution: Political Transformations in Egypt and the Hegemony of Power. Al Jazeera Center for Studies. Issue 9. (No. M.). https://lubab.aljazeera.net.
8- Abdel Azim, Saleh Suleiman. (2013). The Role of Facebook in the Outbreak of the Egyptian Revolution: A Sociological Study of the "We Are All Khaled Said" Website. Journal of Social Sciences. Vol. 41, No. 4. Kuwait.
9- Al-Awda, Muhammad Beli Al-Alimi. (July 2011). Egypt's Regional Role after the January 25, 2011, Revolution. Journal of International Politics. Issue 185. (No. M.).
10- Farag, Radwa Abdel Fattah. (2019). The January 25 Revolution: Causes and Consequences. Journal of Scientific Research in Literature. Part Four. Issue 20. (n.d.).
13- 11. Al-Fouly, Osama Mohamed. (2019). The Economic Dimensions of the Egyptian Revolution. Journal of the Kuwait International Law School. Issue 4, Kuwait.
14- 12. Mohamed, Ibrahim Ismail Abdo. (January 2018). “Post-Arab Spring Social Transformations and Their Impact on Youth from a Political Sociological Perspective: A Case Study of Egypt during the Period 2011-2018.” Jeel Journal of Political Studies and International Relations. Issue 14. Beirut.
15- 13. Mukhlef, Ahmed Ali. (March 2020). The Role of the Kifaya Movement in the Process of Political Change in Egypt in 2011. Journal of Middle East Research. Vol. 54, No. 1, Cairo: Ain Shams Publishing House.

Third: Research

1. Khalil, Nagwa Hussein. (2015). The January 25 Revolution and Currents of Social and Political Thought in Egypt. The Fourteenth Annual Conference: Egypt at the Crossroads between the Present and the Future. Cairo: National Center for Social and Criminological Research.
2. Madi, Abdel Fattah. (June 28-29, 2012). “Civil-Military Relations, Armies, and Democratic Transition.” Conference on Democratic Transformations in the Arab World. Beirut: Issam Fares Center for Lebanese Affairs.

Fourth: Websites

1. El-Dessouki, Hajar. (n.d.). Crises during the Morsi Era. https://www.aa.com.tr/ar/archive.
2. Zayed, Ahmed Abdullah. (2011). Development Values in Contemporary Religious Discourse. Information and Decision Support Center. Cabinet, Cairo.
3. El-Sayed, Mohamed Mahmoud. (June 22, 2015). A Reading of the Features of Egyptian Arab Relations in the Era of Sisi. Insights of Arab Egypt. (n.d.). http://www.maseralarabia.com.
4. Nassar, Aya et al. (2012). The Egyptian Revolution: Motives, Trends, and Challenges. Arab Center for Research and Policy Studies. Doha.
5. Wikipedia, (the free encyclopedia). (n.d.). The 2013 coup in Egypt, https://ar.wikipedia.org.

Vol 12, Issue 41, Aug 2025
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X